العوامل المتحكمة في تدفق الترجمة الأدبية في ظل المقاربة ما بعد الكولونيالية

كهينة حفير

أستاذة مساعدة صنف "أ" – جامعة بجاية–

hafirkahina@gmail.com

ملخص

نتطرق في هذه الورقة البحثية إلى الترجمة الأدبية من خلال مقاربة الترجمة ما بعد الكولونيالية وربطها بالهيمنة الثقافية التي يخضع إليها التابع. سنحاول إبراز العوامل التي تتحكم في انتقاء النصوص المختارة للترجمة، كي نبين كيف أن اتجاه ترجمة النصوص الأدبية وتدفقها يخضع أيضا، للموقع الذي تحتله اللغة التي كُتِبَت بها هذه النصوص ضمن الأنظمة الأدبية العالمية، وكيف أن اللغات المحيطية تسعى إلى ترجمة أدبياتها إلى اللغات الكبرى كالإنجليزية والفرنسية، بغية ضمان مقروئية أكبر للمؤلفات الأدبية الآتية من لغات المستعمرات القديمة. المغزى من هذا البحث هو التذكير بالارتباط الوثيق بين اللغة والهوية وحركة الترجمة، وكيف أن الترجمة قد تساهم في الحفاظ على الهوية وإبرازها.

الكلمات المفتاحية: ترجمة أدبية، مقاربة الترجمة ما بعد الكولونيالية، تدفق الترجمة، هيمنة ثقافية، لغات محيطية، لغات مركزية.

Les facteurs intervenants dans le flux de la traduction littéraire à la lumière de l'approche postcoloniale

Résumé

Le présent article traite de la traduction littéraire par l'approche postcoloniale, et de son lien avec l'hégémonie culturelle subie par le subalterne. Nous essayerons d'y cerner les facteurs de sélection des textes littéraires à traduire pour démontrer l'influence qu'exerce leur langue et son emplacement dans le système littéraire mondial sur le sens de la traduction, afin de justifier l'aspiration des langues périphériques à se traduire vers les langues majeures.

Nous visons à rappeler qu'identité et langue sont intimement liées, et que la traduction contribuerait à la préservation de l'identité et à sa mise en exergue.
Mots clés : *traduction littéraire, approche post-coloniale, flux de la traduction, hégémonie culturelle, langues périphériques, langues centrales.*

مقدمة

يقول مايكل كرونين (Cronin, 2006) إن الترجمة يجب أن تكون في قلب أية محاولة للتفكير بمسائل الهوية في المجتمع البشري، ذلك لأن اللغة بحد ذاتها هي ما يجعل البشر مختلفين عن بعضهم البعض. سنحاول من خلال هذا البحث أن نبين أن هوية المترجم وانتماءه الثقافي يؤثران في الترجمة الأدبية من عدة نواحي، ابتداءً من اختيار النص بالنظر إلى صاحبه وموضوعه، واتجاه الترجمة والأساليب والاستراتيجيات التي يتبناها في عملية الترجمة، وذلك بالاعتماد على المقاربة ما بعد الكولونيالية.

في سياق علم الترجمة أو ما يفضل الباحثون الأنجلوساكسونيون تسميته بدراسات الترجمة، عرف تطور النظريات التي عنيت بالترجمة الأدبية تناميا منقطع النظير منذ مطلع السبعينيات، وكانت النظريات تركز بوجه خاص على مفهوم التكافؤ في مستوياته المختلفة – التكافؤ المفهومي مقابل التكافؤ الوظيفي عند أوجين نايدا(Eugene Nida) والتكافؤ الدلالي والنحوي والعملي عند ألبريخت نيوبرت(Albrecht Neubert) (باسنت، 2012) إضافة إلى التكافؤ التواصلي والتكافؤ الدلالي حسب بيتر نيومارك (Peter Newmark) الذي جعله في مستويين (Newmark, 1977)– بين نص الانطلاق ونص الهدف ، لكن هذه التكافئات مهما كانت مستوياتها وتفرعاتها فقد بقيت حبيسة المستوى النحوي والدلالي والوظيفي، وهي بذلك قاصرة وتحتاج إلى منظور أوسع يشمل عناصر خارجة عن النص، بالنظر إلى كون الترجمة أكثر من مجرد نقل خطاب من لغة إلى أخرى.

في هذا الصدد قدمت الباحثة الألمانية جوليان هاوس (Julianne House) إضافة جديدة إلى نظرية الترجمة بحيث وضعت نموذجا لتقييم الترجمة يشترط الإلمام بالجانب الثقافي للنص كي يكون واضحا، فإن كان غريبا في لغته الأصلية فهو يستدعي ترجمة صريحة وتوضيحية (overt translation) تتضمن معلومات تكميلية في شكل توسيعات أو إدخالات أو تعليقات توضيحية حتى لو لم يكن لديها وجود صريح في النص الأصلي، وهي بهذا تتيح المجال للمترجم للتصرف والإضافة حسب ما يراه ضروريا لضمان وضوح النص وتبليغه.

يعتبر نموذج جوليان هاوس التقييمي لجودة الترجمة من بواكر النماذج التي تعتمد على قواعد ثابتة، وقد انبثق من ممارستها لتدريس الترجمة في الجامعة، وهو إضافة قيمة لدراسات الترجمة، وقد أشارت إلى نوعين من الترجمة أسمتهما بالترجمة المستورة والترجمة المكشوفة أو الصريحة أو التوضيحية (Overt/ Covert translation)(Venuti, 2004)، بحيث يحيل المصطلح الأول إلى الترجمة التي تقدَّمُ على أنها أصلٌ دون ذكر كونها ترجمة، وهي ما يقابله مفهوم اختفاء المترجم عند لورانس فينوتي (Lawrence Venuti) أو التوطين عند الفيلسوف الفرنسي أنطوان برمان (Antoine Berman)، في حين يحيل المصطلح الثاني إلى الحالات التي يتم التصريح فيها علناً بأن النص الحالي ترجمة لنص آخر، وذلك من خلال إدراج اسم المؤلف والمترجم على غلاف الكتاب مثلا أو ذكره في تقديمه، وهو يضاهي مفهوم التغريب عند برمان.

وفي سياق الحديث عن اختفاء المترجم، وهو عنوان كتاب الباحث الأمريكي فينوتي، نذكر بأن هذا الأخير قد أثار ضجة وسخطا في الأوساط الأكاديمية الغربية عند صدوره سنة 1995 إذ كشف عن الممارسات المجحفة لدور النشر في حق المترجم من حيث السعي إلى إخفائه وطمس هويته، وأريد الانطلاق من هذه النقطة تحديداً للقول إن المترجم في البلدان العربية هو أكثر

اختفاء ومعاناة من نظيره الغربي، وهذا ليس دائما مسؤولية دور النشر أو مؤسسات التأليف والنشر، بل هو في الكثير من الأحيان مسؤولية المترجم بحد ذاته، الذي تغيب النصوص القانونية عن تأطير نشاطه كعنصر مساهم بشكل لا يمكن الاستغناء عنه في المشهد الثقافي، أو إن لم تكن غائبة تماما فهي قاصرة أو قديمة يجب إثراؤها من جوانب شتى وتحديثها وتحيينها لتتماشى مع الأوضاع الراهنة. ذلك لكونها مرتبطة ارتباطا وثيقا باللغة، والتي هي جزء ومكون جوهري للهوية، وهما العنصران اللذان لا ينفصلان عن ثالث هو المكان، كما أشار إلى ذلك دوغلاس روبنسون (2009).

لذا فمن الضرورة عدم إغفال عنصر المكان لدراسة علاقة الترجمة بالهوية. ونقصد بالمكان في هذا السياق ذلك الموقع الجغرافي الذي يتموضع فيه المترجم مع كافة المقومات التي تميزه سواء كانت ثقافية أو لغوية أو عرقية أو تاريخية وما إلى ذلك.

بالنظر إلى المكان، يمكن تحديد اتجاه تدفق الترجمة نحو الشمال أو نحو الجنوب (في إشارة إلى الدول الأوربية المتقدمة) واللغات المهيمنة في العالم، ويشير في هذا الشأن الباحث الفرنسي ريشار جاكموند (Richard Jacquemond) في دراسة أجراها عن اتجاه حركة الترجمة بين اللغتين الفرنسية والعربية في مصر إلى أن اتجاه الترجمة أشد ما يكون تدفقا بين بلدان الشمال ولغاته، في حين أن الترجمة بين لغات بلدان الجنوب شبه منعدمة، بينما يوجد تفاوت كبير في تدفق الترجمة شمال–جنوب وهو ما يؤكد، حسب جاكموند، أن الهيمنة الثقافية تؤكد إلى حد بعيد الهيمنة الاقتصادية (Jacquemond, 1992)، ويستدل على هذا التفاوت بنسب الترجمة المتفاوتة تفاوتا شديدا بحيث لا يترجم من لغات الجنوب إلى لغات الشمال سوى 2% من مجموع سوق الكتب، في حين أن 98 أو 99% من سوق كتب الجنوب هي كتب مترجمة عن لغات

الشمال، في حين أن في المغرب على سبيل المثال نجد أن الكتب باللغة الفرنسية بغض النظر عما إذا كانت مستوردة أو منتجا محليا فإنها تمثل قرابة 50% من مجموع مبيعات الكتب. ومن جانب آخر فإن المنتج الثقافي الجنوبي الذي يصل إلى الشمال بالكاد يتم تلقيه خارج دائرة من المختصين، والقراء المهتمين به بسبب انتمائهم العرقي أو ما شابه ذلك، وتقتضي ضمنيا المرور بعملية الترجمة، سواء أكانت ترجمة فعلية أم ترجمة ذاتية غير مرئية، ويقصد بهذه الحالة الأخيرة كون الكاتب الجنوبي قد نشر نصه مباشرة بلغة الشمال، وهذه الظاهرة– أي الترجمة الذاتية– شائعة إلى حد معتبر في البلدان التي تعرف وضعية ما بعد كولونيالية، فنجد أن الكتاب يؤلفون بلغة المستعمر مباشرة كونهم تلقوا التعليم بها، أو يكتبون بلغاتهم الوطنية ثم يعمدون إلى ترجمة أعمالهم بأنفسهم إلى لغات المستعمر التي غالبا ما تكون لغات كبرى كالفرنسية والإنجليزية.

وعلى خلاف المنتج الثقافي الجنوبي، نجد أن مؤلفات الشمال يتم تلقيها على صعيد واسع من لدن جمهور قراء الجنوب، سواء مرت بالترجمة أم بقيت بلغات الشمال. ونتيجة هذا التدفق في النصوص والأفكار التي تحملها في طياتها فإن تأثير الجنوب في الشمال شبه منعدم لضآلة كمية النصوص التي تتم ترجمتها عنه إلى لغات الشمال، في حين أن الكمية الضخمة لكتب الشمال التي تفد على بلدان الجنوب تركت ولا تزال تترك آثارا عميقة في فكر الجنوب إلى حد يضمن للشمال تبعية شبه مطلقة للمنتجات الثقافية الشمالية، وليست هذه التبعية سوى جزءاً بسيطا من الموروث الاستعماري، ولكنه على الأرجح أخطر من باقي الجوانب الأخرى لأنه يمس بالثقافة والهوية الوطنية بالدرجة الأولى، ويؤثر على النظرة التي ينظر بها المحلي إلى الآخر.

كنتيجة لذلك، نجد أن التفاوت وعدم المساواة هي الخاصية التي تتسم بها العلاقة القائمة بين لغات الغرب ولغات العالم الثالث، على حد تعبير ريشار

جاكموند، أو ما سمته غاياتري سبيفاك بالتابع، وهو المفهوم الذي ظهر بعد إضفاء البعد الاجتماعي للمثاقفة إلى السياق الكولونيالي وما بعد الكولونيالي، وليست المقاربة ما بعد الكولونيالية في الترجمة سوى دراسات ترجمة ذات توجه ثقافي وسياسي، فالترجمة كما تراها هذه المقاربة هي "قضية أساسية في كل تواصل وتفاعل اجتماعي سياسي بين العالمين الأول والثاني، بين "المحدثين" و"البدائيين"، بين المستعمِرين والمستعمَرين" (روبنسون، صفحة 12)

كما أنها وسيلة وشرط أساسي "لترسيخ أنظمة السلطة الكولونيالية" عن طريق قيام تواصل مع المستعمَر، فاستخدام وسائل الاتصال اللفظي والسيطرة عليها لم تكن أساس الحكم الكولونيالي فحسب، بل كانت ضرورية أيضا للحفاظ على الأنظمة العسكرية والدينية والإيديولوجية والاقتصادية. وقد تم هذا الاتصال بواسطة الترجمة إلى لغات المستعمِرين، وتمكن هؤلاء من ترسيخ وجودها، بكل ما تحمل من بُنى غريبة وسلبية في الوقت ذاته، لذلك فإن الباحثين ما بعد الكولونياليين يرون أن تلك البنى الآتية من الخارج قد دمّرت كثيرا من قيم الثقافات المحلية، وأوجدت وضعيات اقتصادية وثقافية ولغوية جديدة، من بينها التعددية اللغوية أو الثنائية اللغوية، التي يراها المستعمَرون ثراءً لغويا وتنوعا ثقافيا وانفتاحا على الآخر(وإن كان هذا الآخر مستعمِرا وذا نوايا مشبوهة)، وتلك هي الفكرة التي يدعمها اللغوي المغربي عبد الله بونفور (Abdellah Bounfour) إذ يقول مؤيدا لإيجابية الثنائية اللغوية إنه يعتبرها متنفسا وفرصة للانفتاح على الآخر لغويا وأسلوبيا، في حين أن الأحادية اللغوية هي سبب للانغلاق والاختناق، وبلغ به التعبير حد تشبيهها بالقبر الذي يدفن فيه الإنسان الذي لا يتحدث لغات أجنبية:

« Si l'on entend ce qui résonne/raisonne dans ce mot (dialogue=deux logos=deux ligatures) on comprendra que le monolinguisme (l'idiolecte) ne fait jamais lien. Le monolinguisme

est insulaire, tribal. Il exclut la langue de l'autre et s'enferme dans le cercle vicieux de l'identité circulaire. Il n'y a de lien (dialogue) que dans le pluriel des langues, des styles, des paroles. […] Le plurilinguisme délie le sujet parlant de l'irrespirable de sa monolangue, de ce qui l'étouffe, l'y ensevelit comme dans un tombeau. » (Lagarde, 2001: 29)

بمعنى: "إذا استمعنا إلى الصدى الذي يدوي في هذه الكلمة (حوار= ثنائية= رابطين) فسنفهم أن أحادية اللغة لا ترسي أية روابط. إن أحادية اللغة محدودة بنِطاقِها الضيق والقبلي. وهي تُقْصي لغة الآخر، وتنغلق على نفسها في حلقة مفرغة للهوية العقيمة. لا تنشأ الروابط سوى في سياق تعدد اللغات والأساليب والكلام […] فالتعددية اللغوية تفك وثاق المتحدث وتحول دون اختناقه من أحادية اللغة التي تضيق عليه الحصار وتدفنه ضمنها وكأنها قبر."(ترجمتنا)

أما الباحث اللغوي الفرنسي كريستيان لاغارد(Christian Lagarde) فيفضل البقاء حذراً إزاء هذا التفاؤل ويرى الثنائية اللغوية خطرا يحدق بالهوية ومن الضروري بمكان حماية الهوية من خلال تقبل اختلاف هويات الآخرين والإبقاء على هوية الذات، فالثنائية أو التعدد ينشآن عن الاختلاف لكن هذا الأخير لا يُوَلِّد بالضرورة الخلاف. وهو نفس الموقف الذي تدعمه الباحثة الفرنسية باسكال كازانوفا إذ صرحت بأن الثنائية اللغوية الجماعية هي دليل على الهيمنة والسيطرة، كما أنها في صالح اللغة الغالبة:

« Traduction et bilinguisme collectif sont des phénomènes à comprendre non pas « contre » mais « à partir » de la domination linguistique et de ses effets : au lieu de lui échapper, ces phénomènes reproduisent le rapport de force entre les langues. » (Casanova, 2015: 10)

أي "الترجمة والثنائية اللغوية الجماعية هما ظاهرتان لا ينبغي فهمهما ضد الهيمنة اللغوية وآثارها، بل انطلاقا منها، فبدلا من التخلص من علاقة القوة بين اللغات فهما تكررانها من جديد " (ترجمتنا).

ويؤيد موقفها الباحث الكندي رينيي غروتمان(Rainier Grutman) الذي يستعرض المشهد الثقافي والفني بمقاطعة كيبيك ذات الغالبية الفرنسية بأنه محل تنديد واستنكار منتظمين ومتكررين للثنائية اللغوية الفرنسية الإنجليزية، مستشهدا بقول أحد اللغويين الكنديين وهو فيرناندوالات(Fernand Ouelette) الذي وسم هذه الوضعية بقناة للتماهي (canal d'assimilation) وغسيل جماعي للمخ (lavage de cerveau collectif). في حين يدعو مواطنه غاسطون ميرون (Gaston Miron) إلى تحرير اللغة الفرنسية المصابة "بعدوى" اللغة الإنجليزية لحدّ أنها أصبحت تعتبر رمزا للانحطاط الثقافي.

ما يمكن استخلاصه من هذه الوضعية– بالرغم من كون اللغتين المعنيتين لغتين كبريين تتمتعان ببريق خاص إلا أن اختلاطهما وتواجدهما معا في نفس الرقعة الجغرافية لدى نفس المتحدثين أثار سخط الكثيرين وعدم استحسانهم لا سيما بالنظر إلى التداخل اللغوي الذي نشأ بينهما بفعل التقارب والاحتكاك(Grutman, 2003).

وقياسا على ذلك، فإن الثنائية اللغوية في الجزائر بين اللغة العربية والفرنسية – على اختلافها الكبير عن السياق الكيبيكي، سواء من حيث تاريخ تواجد هاتين اللغتين أو التاريخ الذي مهد لهذا التواجد، أو من حيث انتشارهما وتوزيعهما في المجتمع، أو حتى من حيث بريقهما وموقعهما على خريطة "الجمهورية العالمية للآداب" (Casanova, 1999-2008)– تكشف عن ثنائية لغوية على مستوى الأفراد، لا تعني كافة أفراد المجتمع، بل نخبة معينة فحسب. وقد أوجدت هذه الوضعية فئتين من الكُتاب معربين ومفرنسين أوفرانكوفونيين، كانت لكل منهما خلفيتها ودوافعها، كما اختلفت أحيانا طبيعة مؤلفاتها وأنواعها الأدبية بحسب اللغة المستعملة. فنجد في الغالب أن اللغات المحلية استعملت

للفنون الأدبية الشعبية كالشعر والمسرح والفن القصصي، في حين استعملت الفرنسية للون الروائي ولسرد التاريخ.

تعزو باسكال كازانوفا هذا الاستعمال المتفاوت للغات إلى التفاوت الموجود بين هذه اللغات أصلا، فهي ترى أن اللغة الفرنسية هي لغة الأدب بامتياز، وباريس عاصمة الجمهورية العالمية للآداب، بحيث إن اعتُرِف بأديب هناك فسيذيع صيته ويشتهر في باقي المعمورة، وهي الفكرة التي طرحها الأديب السويسري رودولف توبفر (Rodolphe Töpffer) منذ القرن التاسع عشر إذ صرح قائلا:

« Il faut donc de toute nécessité que cet homme, s'il tient à être illustre, transporte dans la capitale sa pacotille de talent, que là il la déballe devant les experts parisiens, qu'il paie l'expertise, et alors on lui confectionne une renommée, qui de la capitale, est expédiée dans les provinces où elle est acceptée avec empressement. »(Cronin :13)

أي "أن المرء إن أراد أن يلج باب الشهرة فيتحتم عليه حمل موهبته إلى العاصمة وعرضها على الخبراء الباريسيين ودفع ثمن تقييمهم، وحينذاك سيصنعون له صيتا سيذيع من العاصمة إلى المناطق النائية عنها حيث سيتم قبوله بحماس" (ترجمتنا).

فالفرنسية تحتل الصدارة في المشهد الأدبي العالمي وهي لغة مركزية يريد الجميع الكتابة بها أو الترجمة إليها كي يبلغ الشهرة والتكريس والاعتراف، فكونها لغة مركزية يجعلها لغة الأدب الراقي، وكل ما دونها لغات محيطية يقل بريقها تدريجيا مع الابتعاد عن المركز، ولا تحظى بنفس الجمهور من القراء الذين هم هدف كل كاتب وأديب، ونتيجة لذلك نجد أن المؤلفين الذين يكتبون بلغات محيطية أو هامشية دائمو السعي إلى ترجمة مؤلفاتهم إلى اللغات المركزية كي

ترى النور أعمالهم، والترجمة في وضعيتهم هي أحسن وسيلة تكفل لهم الخروج من الظل إلى النور.

لذا فإن اتجاه الترجمة يعتبر إحدى العوامل التي تخبرنا عن منزلة لغة ما، فالترجمة من اللغات المركزية إلى المحيطية تضمن تراكم النصوص كما تقول كازانوفا(2002)، وهذا لا يُئَمِّن اللغات الصغرى مع الأسف كما يرى الباحث المغربي حسن بن حاكية:

« Au regard d'une réception nullement positive, il y a l'écueil de la dévalorisation de la langue minorée, et la légitimité de traduire un texte consacré en une langue 'inutile' vue comme une aberration » (Banhakeia, 2016 : 9)

بمعنى: ""في ضوء تلقٍّ غير إيجابيً بأي حال من الأحوال، يحدق باللغة الصغرى خطر انخفاض قيمتها، فترجمة نص مكرس ومعترف به إلى لغة" عديمة الجدوى "ينظر إليها على أنها أمر غريب".

فإذا ما تتبعنا حركة الترجمة في الوطن العربي واطلعنا على المصادر القليلة التي ترثي حالتها وشح إنتاجها بغية تفحص اتجاه الترجمة وما يكشف عنه من حال اللغة العربية فسنلاحظ ما يلي:

أولا: استنادا إلى سعيدة شريف (شريف، 2015) فإن اللغة العربية تحتل المرتبة السادسة عالميا من حيث عدد الناطقين بها، كما أنها منذ 1973 تعد ضمن اللغات المعتمدة في منظمة الأمم المتحدة، إلى جانب اللغات الأخرى وهي الإنجليزية والاسبانية والفرنسية والروسية والصينية، ومع ذلك فإنها لا تترجم سوى القليل، فعدد ما تمت ترجمته إلى العربية من عصر المأمون إلى عصرنا الحالي لا يتجاوز عشرة آلاف كتاب، وهو يضاهي الإنتاج السنوي لإسبانيا.

وقد بادرت بعض الدول العربية، على غرار مصر ولبنان والكويت والإمارات المتحدة العربية وتونس إلى التأسيس لبعض المشاريع الترجمية، كمشروع الألف كتاب الأول والثاني بمصر، والمركز الثقافي للترجمة بمصر،

والمنظمة العربية للترجمة ببيروت التي تأسست في 1999، ومشروع البابطين في الكويت الذي تم البدء فيه سنة 2004، ومشروع كلمة الذي أطلقته هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث عام 2007، بالإضافة إلى المبادرة التونسية المتمثلة في إنشاء المركز الوطني للترجمة بتونس سنة 2006، الذي تحول في 2016 إلى معهد تونس للترجمة، وهو يعنى بترجمة الأدب التونسي إلى مختلف لغات العالم. ونأمل أن تنهض الترجمة في الجزائر بمثل هذه المبادرات لإحياء الترجمة. (شريف، 2015)

إذن فالترجمة في الوطن العربي لا تحدث فقط من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية (تعريب)، بل تسير في اتجاهين. إذ يهدف التعريب إلى التحديث الفكري والثقافي والاطلاع على مستجدات العلوم والتقانة وما إلى ذلك من الغايات التي ترمي إلى الانفتاح على الآخر والتجديد. في حين تروم الترجمة من العربية إلى اللغات الأخرى تعزيز الحضور العربي في المشهد الثقافي العالمي، علما أن العرب في الغالب لا ينتجون العلوم، بل ينحصر أغلب منتوجهم في الأدب كالمسرح والروايات وما شابه، والترجمة في الوطن العربي هي أقرب ما تكون هواية من كونها احترافا كما يشهد على ذلك الأديب والمترجم الجزائري أمين الزاوي في مقال نشرته جريدة الشروق اليومي في أفريل 2009 إذ قال إن: "صورة الترجمة عند العرب وبعد مرور قرن تقريبا على ترجمة الإلياذة على العربية والتي كانت احتفالا كبيرا ثقافيا سياسيا وأدبيا حضر حفل صدورها المفكرون والأدباء والقادة السياسيون آنذاك تبدو هذه الصورة رهينة العمل الهاوي والارتجالي ولم تدخل بعد عالم الاحترافية". فهي بذلك في الغالب مبادرات فردية غير منظمة وغير منتظمة، يقوم بها أساتذة جامعيون أو كتاب أو مترجمون محترفون بطلب من دور النشر، أو هواة ببساطة، لكنها ليست مندرجةً في إطار مشروع مدروس

ومرتب ومحدد بأهداف ذات مدى قريب أو بعيد، يسمح بانتقاء عناوين الكتب المعروضة للترجمة والكفيلة بسد فراغات في مجالات معينة.

إن انتقاء العناوين لا يمكن أن يتم بطريقة عشوائية، بل ينبغي أن يخضع على مقاييس وشروط محددة لاختبار مدى ضرورة الترجمة والجدوى منها، وأولوية نص على آخر وما إلى ذلك، وقد تعرض الباحث المصري هاشم فرحات إلى بعض المقاييس الواجب توفرها عند الإقدام على ترجمة كتابٍ ما، في دراسته التي تحمل عنوان "حركة الترجمة في مصر: دراسة ببليومترية للاتجاهات العددية والنوعية"، والصادر عن دار العربي للنشر والتوزيع بالقاهرة، منها على سبيل المثال ما يلي:

1- اختيار الموضوع: فالكتب التي تتناول المحظورات والطابوهات ينبغي تفاديها، إضافة إلى الكتب المروجة لاتجاهات دينية أو طائفية، أو تحمل عبارات تحريضية أو مغرضة أو عدائية...

2- كما يجب تفادي الكتب ذات المواضيع العامة، فهي لا تضيف فائدةً تذكر إلى الرصيد المعرفي للقارئ العربي سواء ثقافيا أم علميا، ويفضل عليها الكتب المندرجة في مجالات التخصص.

3- يجب مراعاة الجدة والحداثة في الصدور، وذلك لمواكبة العلوم ومعاصرة مستجداتها، فلا طائل من وراء ترجمة كتب قديمة إن صدرت لها طبعات حديثة منقحة أو بإضافات أو تحسينات، كما أن لا فائدة ترجى من تبليغ نظريات ودراسات علمية ثبت عدم جدواها أو دحضها. ويرى هاشم فرحات أن الفاصل الزمني بين صدور كتاب وترجمته لا ينبغي أن يتجاوز خمس سنوات إلى عشر سنوات كحد أقصى، وهي المدة التي تسقط فيها حقوق التأليف. وفي هذا الصدد يقول: " ليس ثمة شك في أن الترجمة عن الأصل بعد فترة قصيرة من صدوره تعتبر ذات أهمية واضحة، إذ أن المعطيات دائمة التغير والتجدد كما هي

حال السياق التاريخي والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المرافقة لها." (فرحات، ب.ت: 7)

4- استئذان المؤلف الأصلي والناشر هو أمر محبذ وضروري غالبا، لا سيما من أجل الاطلاع على حقوق التأليف والحصول عليها في حالة وجودها كي لا تلاقي الترجمة منعا من النشر نظرا للمخالفة القانونية، كما أن التواصل مع كاتب الأصل وإعلامه بمشروع الترجمة من شأنه أن يسمح بالتعاون لإنجاز ترجمة ذات جودة معترف بها، لكن للأسف فالكثير من هذه الشروط لا يتم المرور بها عندما تصبح الترجمة فعلا هاويا أو ترفيهيا. (فرحات، صفحة 148)

وقد أشار الباحث ذاته إلى حالة خاصة للترجمة، وهي الترجمة الذاتية، مع أنها نادرة بالقياس مع الترجمة التي تتم على يد شخص آخر مختلف عن كاتب الأصل، وهي تلكم الحالة التي يَعْمَدُ فيها الكاتب إلى ترجمة كتبه بنفسه، وبذلك يخول لنفسه التصرف على جانبٍ عالٍ من الحرية والاستقلالية إزاء نصه ، فهو غير ملزم بحقوق التأليف، كما أنه يضمن نوعا من الجودة لعمله ما دام لا يتعرض لما يتعرض إليه المترجم العادي، كالاتهام بالخيانة أو سوء الفهم أو سوء التعبير.

إن الترجمة الذاتية في هذا السياق هي إحدى الحلول القديمة –الجديدة في الوقت ذاته، التي تفطن لها الكتاب والباحثون العرب على اختلاف جنسياتهم من أجل إيصال إنتاجاتهم الأدبية إلى جمهور القراء العالمي، وهي وليدة ظاهرة الثنائية اللغوية أو حتى التعددية اللغوية في البلدان العربية عموما والمغاربية خصوصا، وقد اهتم بها كثيرا في دراساته أستاذنا الراحل محمد يحياتن رحمة الله عليه، إذ قال بأن الباحثين والدارسين لا يزالون مهتمين بدراسة هذه الظاهرة " رغم انقضاء عقود برأسها على استقلال هذه البلدان. والحال إن سرّ هذا الأمر

[الاهتمام بالتعددية اللغوية] مأتاه العروة الوثقى القائمة بين المسألة اللغوية والهوية والثقافة والخصوصية." (يحياتن، 2015).

وبالفعل فإن التعددية اللغوية في هذه الرقعة الجغرافية قد انبثق عنه ظهور كتابات بلغة المستعمر حتى بعد الاستقلال، أو بعد "تصفية الاستعمار" حسب مصطلح المقاربة ما بعد الكولونيالية، وربما عاد الأمر إلى كون النخب المثقفة التي تمثل شريحة محظوظة قد تلقت التعليم –في عصر طغت فيه الأمية في هذه البلدان التي خلفت فيها الحقب الاستعمارية الطويلة خرابا في شتى مجالات الحياة – بلغة المستعمِر بالنسبة للبعض الذين كانوا في المدارس الفرنسية، وباللغة العربية للقلة القليلة التي كانت في المدارس القرآنية، فظهر في الجزائر مثلا قطبان من الكتاب أحدهما يكتب بالعربية كما فعل الطاهر وطار وعبد الحميد بن هدوقة، والآخر يكتب باللغة الفرنسية–لغة المستعمر– ظهر من خلاله الأدب الفرانكفوني، الذي اتهم العديد من أعلامه بالخيانة والولاء للعدو من خلال استعمال لغته، مما نتجت عنه صراعات الهوية والانتماء، والذي تشير بشأنه الباحثة المصرية سامية محرز إلى امتزاج اللغات العربية والفرنسية والبربرية وحتى الإسبانية أحيانا في الكثير من مؤلفات كتاب شمال إفريقيا الذين عكفت على دراستهم وتحليل نصوصهم من أمثال الكاتبة الجزائرية آسيا جبار والتونسي عبد الوهاب المدب والكاتبين المغربيين طاهر بن جلون وعبد الكبير الخطيبي، إذ " تتفاعل جميعها (اللغات) في عملية إعادة الكتابة التي تمتد في توسعها إلى ما وراء حدود الترجمة بحيث أن كثيرا من المعنى المقصود [...] لا تكون شفرته قابلة للحل إلا على يد القارئ ذي اللسانين الذي يقوم بتحويله إلى فعل قراءة بالفرنسية، وهكذا نجد أن ما كان يعدّ في الماضي قيدا على الترجمة قد تحول إلى فرصة للإبداع."[...]هؤلاء الكتاب من شمال إفريقيا يحولون ظاهرة التعددية اللغوية والترجمة إلى عناصر ذات طبيعة جذرية، تتحدى التجزئة والتراتبيات القائمة سلفا، عن طريق تواصل التحول والهجرة من نسق علاماتي إلى نسق

آخر، وتظهر مثل هذه الظاهرة كيف أن الترجمة مكون جوهري ملازم للكتابة الأصلية بقدر ما هي ملازمة لترجمة الكتابة، حيث تقوض الأفكار التي يمكن أن تقرأ من خلال لغة واحدة، أيا ما كان حظ هذه اللغة من الهيمنة." (غينتسلر، صفحة 454).

نستخلص من كلام سامية محرز أن الكتابة والترجمة فعلان متلازمان لا محالة عند الكتاب ثنائيي اللغة أو متعددي اللغة، فحتى ولو كتب النص بالفرنسية فإننا نجد فيه أصداء للغات والثقافات المحلية للبلد من خلال استعمال الألفاظ الدارجة في الحوارات التي تدور بين شخصيات تلك المؤلفات، والاقتراض المباشر منها، وحتى من وصف المشاهد الثقافية الغريبة عن الثقافة الفرنسية، بواسطة اللغة الفرنسية ذاتها.

وهنا نتساءل: ما الذي جعل هؤلاء الأدباء يختارون لغة دون أخرى، لا سيما أن غالبيتهم ثنائيو أو حتى متعددو اللغات؟ يبدو لنا أن الإجابة عن هذا السؤال ستقدم بدورها توضيحا للاتجاه الذي تسير فيه الترجمة في البلدان العربية، فالكتابة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالترجمة بنفس الشكل الذي ترتبط فيه اللغة بالهوية والثقافة، فنجد أن هذه العناصر متلازمة وشديدة التأثير والتأثر ببعضها في الأدب ما بعد الكولونيالي.

نخلص في الأخير إلى القول بأن الترجمة الأدبية رهينة لغات الانطلاق والوصول والمكانة التي تشغلها على خارطة اللغات فإن كانت في المركز فإنها ستكون غالبا لغة الوصول، وسيزداد بذلك رصيدها من الإنتاج الأدبي، وسيزيد ذلك من هيمنتها على اللغات الأخرى المحيطة بها، ومن تأثيرها في الشعوب المتلقية لتلك النصوص المكتوبة بها، وكمقابل للكتابة بها أو الترجمة إليها فإنها تضمن تكريس الاعتراف بالمؤلفين أو المترجمين إليها، لكن هذه العملية تنطوي في الكثير من الحالات على تقديم بعض التنازلات من اللغات الصغرى، فالترجمة إلى اللغات المركزية غالبا ما تقتضي إعادة النظر في المكونات المعجمية والثقافية والصور

النمطية المتضمنة في النص الأصلي فتحذف ما هو محلي محض لا يمكن إدراكه من طرف ثقافة المسيطِر ويتم الاكتفاء بما يناسبه ويخدم تطلعاته وصوره النمطية التي شكلها عن المغلوب. ومثال ذلك أن الكثير من النصوص التي تحتوي على اقتراضات لغوية من لغات مركزية بكل ما تحمل من إحالات وشحن دلالية ثقافية تدل على هوية صاحبها يتم حذفها عند الترجمة إلى اللغات المركزية وفق ما يسميه برمان بالنزعة التوطينية، أو ما يندد به لورانس فينوتي في كتابه "اختفاء المترجم" من حذف للمكون الهوياتي للمترجم أو للنص المترجم خلال عملية الترجمة إلى اللغات الكبرى، علما أن اهتمامه كان منصبا على السياق الأمريكي على وجه التحديد.

وعليه، فاستنادا إلى ما سبق نستخلص أن حركة الترجمة من اللغة العربية لا ترمي إلى نفس الأهداف التي ترمي إليها الترجمة منها إلى لغات أخرى، كما أنها تكشف عن كونها لغة محيطية في مجال الإنتاج الأدبي بالرغم من كونها لغة مستعملة في إحدى كبريات المنظمات الدولية، كما نستخلص أن الإحصائيات الموجودة لا يمكن اعتمادها في إعطاء صورة صحيحة عن حال حركة الترجمة وذلك لعدة أسباب: أولا: لكونها قديمة لا يتم تحيينها بانتظام، ثانيا: لعدم شموليتها بسبب عدم توفر قاعدة بيانات للنشاط الترجمي سواء في دور النشر أم في الجامعات، ثالثا: لأن الكثير مما يكتب باللغات الأجنبية على أيدي المؤلفين العرب هو في حد ذاته ترجمة بشكل من الأشكال.

المراجع:

– باسنت سوزان. (2012). *دراسات الترجمة*. (ترجمة فؤاد عبد المطلب). دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب.

– روبنسون دوغلاس. (2009). *الترجمة والإمبراطورية: نظريات الترجمة ما بعد الكولونيالية*. (ترجمة ثائر ديب). دمشق: دار الفرقد.

– شريف سعيدة. (2016). واقع الترجمة في الوطن العربي بين الهواية والاحتراف. *نوات* (8)، 15–10.

– غينتسلر إدوين. (2007). *في نظرية الترجمة: اتجاهات معاصرة*. (ترجمة سعد عبد العزيز مصلوح). بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

– فرحات هاشم. (د.ت). حركة الترجمة في مصر: دراسة ببليومترية للاتجاهات العددية والنوعية. القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع.

– يحياتن محمد. (2006). التعددية اللغوية في البلدان المغاربية في نظر الباحث والأديب التونسي الراحل صالح القرمادي: حالة تونس أنموذجا. الخطاب (1)، 125–136

- Banhakeia, H. (2016). La traduction poétique amazighe. Paris : L'Harmattan.

- Casanova, P. (2002). Consécration et accumulation de capital littéraire. *Actes de la recherche en sciences sociales*, (4), 7-20.

(2016). *La Langue mondiale. Traduction et domination: Traduction et domination*. Le Seuil.

(2008). *La République mondiale des lettres*. Le Seuil.

- Cronin, M. (2006). *Translation and identity*. Routledge.

- Jacquemond, R. (1992). Translation and cultural hegemony: The case of French-Arabic translation. *Rethinking translation: discourse, subjectivity, ideology*, *139*, 58.

- Lagarde, C. (2001). *Des écritures «bilingues»: sociolinguistique et littérature*. L'Harmattan.

- Newmark, P. (1977). Communicative and Semantic Translation. *Babel: International Journal of Translation*.

- Venuti, L. (2012). *The translation studies reader*. Routledge.